

سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



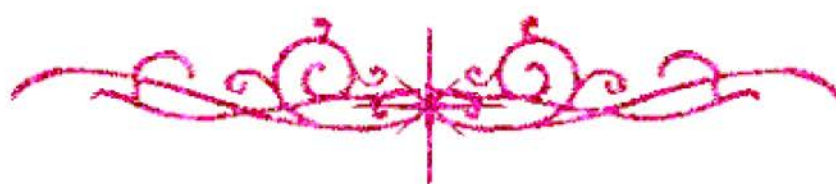
سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل





جامعة القاهرة
كلية الحقوق

قسم القانون التجاري

حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة

رسالة مقدمة من الباحث

سامي محمد عليان الخرابشه

لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور / محمد بهجت عبد الله قايد

أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
ورئيس قسم القانون التجاري والبحري سابقاً.

عضواً

الأستاذ الدكتور / رضا السيد عبد الحميد

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

عضواً

الأستاذ الدكتور / هاني صلاح سري الدين

القائم بأعمال رئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
الرئيس الأسبق للميئة العامة لسوق المال.

القاهرة

٢٠١٢/١٤٣٣ هـ

B

١٤٤٧٣

قال تعالى:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا

أَنْ تَكُونُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ قَرْضًا مَعْرُوفًا أَوْ هَدًى أَوْ ذِي قَرَابَةٍ مَقْدُورًا إِلَّا أَنْتُمْ أَنْتُمْ

اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ رَحِيمٌ"

صدق الله العظيم

[سورة البقرة الآية ٢٩]



إهداء

بعد أن تم استكمال هذا الجهد المتواضع بحمد الله وفضله فإنني أهدي هذا العمل إلى:-

والدي أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة؛

وإلى إخواني وأخواتي؛

وإلى رفيقة دربي التي تابعت معي هذا العمل أولاً بأول في مصر

والأردن وهي تعيش الآن هذه التجربة، زوجتي الغالية وفاء؛

وإلى بناتي الغاليات أريام وجمان وليان؛

ولا أنسى أساتذتي بكل المراحل الدراسية التي مررت بها؛

وإلى كل زملائي وأصحابي وكل من عرفني.

أهدي هذا الجهد المتواضع،،،

الباحث/ سامي محمد عليان الخرابشة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد،،،

فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن خالص شكري وعظيم تقديري
إلى الفقيه والعالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد بهجت قايد أستاذ القانون التجاري
والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس قسم القانون التجاري والبحري
السابق، الذي تفضل عليّ بقبول الإشراف على هذا العمل، حيث كان لسيادته الأثر
الواضح في توجيهي نحو العمل الدؤوب بكل جدية وحزم، آملاً من الله سبحانه وتعالى
أن يطيل في عمره ويعطيه الصحة لخدمة طلبة العلم والعلماء، فجزاه الله عني خير
الجزاء وجعل جهده وعنائه معي طيلة فترة إعداد هذه الرسالة في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد أستاذ ورئيس قسم
القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق في جامعة عين شمس لتفضل سيادته بقبول
المشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وأن ملاحظات سيادته ستكون
موضع اهتمامي البالغ لما عهدنا عنه في غزارة علمه وخلقه الرفيع.

وأتقدم بالشكر وعظيم التقدير للأستاذ الدكتور/ هاني صلاح سري الدين القائم بأعمال
رئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة لتفضل سيادته
بقبول المشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وأن ملاحظات سيادته على
الرسالة سوف تثري هذا العمل لما يتمتع به من خبرة عملية في مجال سوق رأس
المال، متمنياً لسيادته موفور الصحة ودوام التقدم.

مقدمة

يعتبر النشاط الاقتصادي في شكل شركات قوة ضخمة للنمو، لاسيما شركة المساهمة التي تعتبر أقوى أدوات هذا النمو، نظراً لما تلعبه من قدرة على تجميع أموال المدخرين والقيام بالمشاريع الضخمة وتأثيرها في أسواق المال العالمية والمحلية؛ لذا فإن البيئة التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها هذه الشركات ذات أهمية رئيسية للنتائج الاقتصادية الشاملة^(١)، وبالتالي فإن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية؛ تؤدي إلى تطور القواعد القانونية ذات العلاقة^(٢).

إن ما حدث من انهيارات لبعض الشركات وأسواق المال العالمية في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أثبت أن أي سوق مالي في نطاق عولمة أسواق المال (Globalization of the Securities Market) وضمن نطاق السوق الحر يعمل بلا حدود وبدون رقابة، حيث يمكن في فترة زمنية وجيزة أن تنقلب الحياة الاقتصادية لنصف المجتمع الإنساني إلى فوضى؛ مما اقتضى الإسراع لوضع الضوابط الملائمة لحماية أسواق المال^(٣).

توصف الأزمات المالية بأنها أزمة ثقة بين الشركات وأجهزتها الإدارية الداخلية من جهة، وبين الشركات والمستثمرين من جهة أخرى، نظراً لارتكاب هذه الشركات تجاوزات ومخالفات وتلاعب في القوائم المالية وسوء الإدارة^(٤).

وللوقاية من الأزمات والتقلبات المالية التي يمكن أن تواجهها أسواق المال العالمية المتقدمة والناشئة (Emerging Market)^(٥) والتغلب عليها، كان لابد من وضع نظام يعزز سياسة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، والإجراءات الرقابية على الشركات المدرجة في

(١) انظر: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المنشورة على موقع شبكة الانترنت: www.oecd.org/daf/corporate/principles

وأيضاً: د. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٢٥٧.

(٢) انظر أستاذنا الدكتور محمد بهجت عبد الله قايد، حول نظام جديد لإدارة شركة المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٢٥.

(٣) انظر: د. صالح أحمد الديبري، بورصة الأوراق المالية والممارسات التي تؤثر على كفاءة أداء وظائفها وقواعد الضبط، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٤٩. د. حسين فتحي، تعاملات المطلعين على أسرار أسهم الشركة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨.

(٤) انظر:

Center For International Private Enterprise

www.hawkama.net/abouthawkama.asp?id=1.

John A. Bohn, Insider Trading, Corporate Governance Trends, Number (7), Published By The Center For International Private Enterprise, Washington DC, USA, 2005, p.2.

(٥) وهي أسواق الدول النامية. انظر: د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على أداء صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية الناشئة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الأول، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٣٧. جليل طريف، واقع أسواق رأس المال العربية وتطورها، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي، منشورات اتحاد رجال الأعمال العرب، الكتاب الشامل، عمان، ٢٠٠٢، ص ٤٨٣ وما بعدها. وأيضاً:

=Mikra Krasniqi, Corporate Governance For Emerging Markets, Published by Center For International Private Enterprise, Washington DC, USA, 2008, p.3 sequence, www.cipe.org/Programs/corp=gove/pdf/CGToolkit0808.pdf.

البورصة، وتحسين صورة هذه الشركات وفعاليتها الاقتصادية^(١)، وقد اصطلح على تسمية هذا النظام بحوكمة الشركات (Corporate Governance).

ويعتبر موضوع حوكمة الشركات من مواضيع الساعة التي أخذت صداها في معظم دول العالم، وفرض نفسه على اقتصاديات العالم المتقدم والنامي على حد سواء، حتى غدت حوكمة الشركات نظاماً عالمياً^(٢) (Corporate Governance Has Gone Global)، فالإقتصاد العالمي يمثل سلسلة مترابطة، فما يحدث في العالم من أزمات يتأثر به اقتصادنا، إذ إننا لا نعمل بمعزل عن الآخرين^(٣)، وبالتالي لا بد من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في معالجة تلك الأزمات ووضع التدابير الوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً، وتجنب الشركات حالات التعثر والإفلاس التي تؤثر سلباً على الإقتصاد برمته.

تعتبر أسواق المال (البورصة) الساحة التي تعكس مدى فاعلية ونشاط الشركات المدرجة فيها، وتعطي مؤشراً على سلامتها؛ مما يقتضى أن تحاط هذه الأسواق بنظام يحكم المتعاملين في هذا السوق وإدارة هذه الشركات، ويعزز مراقبة أعمالها وحساباتها، ويكرس الشفافية والإفصاح عن أعمالها وأنشطتها، وهذا النظام لا بد وأن يتم تفعيله بتعاون مشترك بين القطاعين العام والخاص^(٤). لذلك فإن حوكمة الشركات تركز على ترسيخ مبدأ الرقابة على إدارة الشركة سواء أكانت الجمعية العامة أم مجلس الإدارة، والرقابة على أعمال وحسابات الشركة من خلال أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، وكيفية الإفصاح عن تلك الأعمال والحسابات لذوي العلاقة.

وتقف هذه الدراسة على موضوع حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة؛ نظراً لما يحظى به من أهمية بالغة من الناحيتين العلمية النظرية والعملية التطبيقية في مساعدة شركات المساهمة المدرجة في البورصة على الالتزام بأفضل الممارسات القانونية الجيدة من قبل إدارة هذه الشركات، وذلك للمحافظة على هذه الشركات قائمة وتحقيق أهدافها التي تأسست من أجلها، فضلاً عن كونه من الموضوعات التي لم تأخذ نصيبها من البحث والدراسة، إذ تندر الدراسات الفقهية القانونية المتخصصة بهذا الشأن، يضاف إلى ذلك حداثة هذا الموضوع في الأنظمة القانونية المصرية والأردنية والإنجليزية.

(١) انظر:

Neil Sinclair, David Vogel, Richard, Company Director, Law and Liability, Sweet and Maxwell, London, 1999, p. app.1/10.

(٢) انظر:

Robert A.G. Monks and Nell Minow, Corporate Governance, Black Well Publishing, Oxford, UK, 2004, p.295.

(٣) في عام ٢٠٠٩ تم ربط البورصة المصرية وبورصة لندن بنظام الربط (FIX) وبما يسمح بتسهيل عمليات التداول المباشر بينهما، وتسهيل نفاذ البورصة المصرية لأكبر مراكز السيولة والاستثمار في العالم. انظر تقرير البورصة المصرية السنوي لعام ٢٠٠٩.

(٤) انظر:

Center for International Private Enterprise.
www.hawkama.net/abouthawkama.asp?id=1